

بيان الدوافع المقدم من الدكتور أنطوان كيسيا- مي ميندوا لترشيحه قاضياً بالمحكمة الجنائية الدولية

لقد عانى بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ عهد قريب من ويلات الحرب، ولا يزال يعاني، لاسيما في المقاطعات الشرقية، من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، التي ترتكب بوجه خاص ضد المرأة. ولا يشك سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن في أن الإفلات من العقاب من الأسباب الرئيسية لتكرار هذه الانتهاكات. ولعلمه بأهمية القضاء الجنائي الدولي، لاسيما بالنسبة لأفريقيا، كان بلدي هو البلد الستين في التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وسمح بذلك بنفاذ هذا النظام. ووافق بلدي على تسليم رعاياه الذين طلبهم المدعي العام لوحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وهم الأغلبية العظمى من الأشخاص المحتجزين بالمحكمة الجنائية الدولية الآن. ويساهم بلدي أيضاً بشكل وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في القبض على المتهمين والمشتبه بهم. وعلى الرغم من ذلك، لم يتشرف بلدي في أي وقت من الأوقات بتعيين أحد رعاياه قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية.

إنني شخصياً من المؤمنين والمدافعين بحماسة عن سيادة القانون. وإنني ملتزم تماماً بالمثل العليا لحقوق الإنسان. لذلك كنت دائماً من الناشطين في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والدولي. ومؤهلاتي الدراسية وحياتي العملية يدلان على ذلك. وبصفتي من القانونيين العاملين سابقاً بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، شاركت بنفسني في تحقيق العدالة في رواندا. وبصفتي قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أشارك في الوقت الحالي في تحقيق العدالة والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة. وكنت دائماً موضعاً للتقدير من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب إخلاصي في العمل وأنشطتي القضائية الدولية. وعقيدتي الراسخة هي أن القانون، ولاسيما القانون الإنساني الدولي، ينبغي أن يوفر الحماية للضعفاء، وأن تطبيقه من جانب الجهات القضائية يعتبر حاسماً لقطع الحلقة المفرغة للعنف، عن طريق وضع حد للإفلات من العقاب.

ولأنني من العاملين في المحاكم الجنائية الوطنية والمحاكم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ونتيجة لمعتقداتي الشخصية، أعتقد أن تعييني قاضياً بالمحكمة الجنائية الدولية هو النتيجة المنطقية لكفاحي من أجل الضعفاء. وإذا انتخبت قاضياً، سأساهم كثيراً في أعمال هذه الهيئة القضائية الموقرة التي أعلم مواطن الضعف فيها وهي بطء الإجراءات، والآثار المترتبة على هذا البطء، ونفقاتها الباهظة، والانتقاص إلى حد ما من قيمتها في بعض الأوساط. وتتفق خبرتي العملية في المجالات القضائية والعسكرية والدبلوماسية فضلاً عن معلوماتي النظرية تماماً مع ذلك. ومن المهم في الواقع أن يطبق القانون الدولي (الجنائي والإنساني) بسرعة وبطريقة مسؤولة. ولا سلام ولا تنمية بدون ذلك.

لاهاي في ١١ أيار/مايو ٢٠١١

الدكتور أنطوان كيسيا- مي ميندوا

[Dr. Antoine Kesia-Mbe Mindua]